# قيـــاس ممـــارسات إدارة الاربـــاح في الشركـــات المســـاهمة المسجلة ببورصة الجزائر

أ. فـــداوي أمينة

جامعة باجي مختار–عنابة–

**الملـــــخص:**

يمكن للمحاسب الممارس بخبرته تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة و الذي يمكن كشفه أحيانا ، وأحيانا أخرى لا يمكن كشفه إلا عند انهيار المنشأة ، إنها ممارسات ادارة الارباح و تعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية و دون خرق القواعد و المبادئ المحاسبية ، و عند تسليط الضوء أكثر نجد أنّ الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءًا لمثل تلك الممارسات لأنّه لابد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيّدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة ، من هنا ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على ممارسات ادارة الارباح ، أساليبها و نحاول قياس مدى ممارستها في الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر.

**الكلمات الدالة:** إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية.

**Abstract:**

By its practitioner experience, the accountant can provide profits that the management like and which can be detected sometimes, and sometimes cannot be detected only in the collapse of the facility, it is earnings management practices , it is one of the latest practices to manipulate accounting practice by using flexible accounting without violating rules and accounting principles, when we highlight more we find that the stock exchange companies are the most of the refuge to such practices because it has to appear in the institution of a high profit abundant to be accepted in the stock market, from here we decided in this study to identify the earnings management practices, its methods and try to measure the extent to do it in the Algerian stock exchange companies.

**Keywords:** Earnings management, discretionary accruals.

## أولا: مقدمة الدراسة

### 1- تمهيد:

قد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة اما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي ، او زيادتها بغرض زيادة مكافآت اعضاء مجلس الادارة ، ومع ذلك فهناك تباين فى الدوافع التى تحرك الادارة لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الارباح أو المكاسب ، ويطلق مصطلح ادارة الارباح ، Earnings Management على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعيا وراء إحداث تحسين صوري (حقيقي)، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي و ذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشاة إتباعها في مجالات القياس و الإفصاح المتبعة في القوائم المالية، مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي و من ثم على مصداقية النسب المالية و بالتالي انعدام الشفافية و مصداقية المعلومة المحاسبية، ولعل أكثر المنشأت التي تلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية هي المنشأت المتعثرة.

### 2- مشكلة الدراسة و اسئلتها:

ومن خلال ما سبق ذكره يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

" **ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح ؟**"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعيّة التاليّة:

- ماذا نقصد بإدارة الارباح ؟ و ما هي أساليبها؟
- كيف يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح؟
- ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح ؟

### 3- أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة ممارسات التلاعب في القوائم المالية و تواطؤ مراجعي الحسابات مع إدارة الشركات ، كما تنبع اهميتها ايضا من أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية و التي تشتمل على المرونة المحاسبية و تعدد الطرق و البدائل المحاسبية و تعميم تطبيقها على المستوى الدولي دون الأخذ بعين الإعتبار الثغرات الموجودة بها و التي يمكن أن تفتح المجال للتلاعب المحاسبي بطريق إدارة الارباح ، لذلك صار لابد من إلقاء الضوء على حالة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر.

و تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط الآتية:

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح .

- التعرف على اساليب ادارة الارباح.
- التعرف على النموذج المستخدم لكشف ممارسات إدارة الأرباح.
- قياس ممارسات ادارة الارباح في عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر خلال الفترة 2007-2009.

## 4- فرضيات الدراسة:

يمكن طرح فرضية الدراسة كما يلي:

**فرضية العدم ($H_0$)**: لا تمارس الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر ادارة الارباح.

**الفرضية البديلة (H1)**: تمارس الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر ادارة الارباح.

## 5- منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الارباح ، فإننا سوف نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي.

## 6- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي موضوع إدارة الأرباح من عدة جوانب بالدراسة والتحليل . ويشير الباحث ان هنا إلى وجود العشرات من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

**أ- دراسة ( Dechow et al. ، 1995 ) :**

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن دارة الأرباح، ولمعرفة مدى قدرة هذه النماذج في كشف إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة، وقد شمل التقويم النماذج التالية: نموذج " Healy، 1985 "، نموذج " De Angelo، 1986"، نموذج " Jones، 1991"، النموذج القطاعي " Industry Model ، 1991 "، نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995"، وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة ، وتوصلت الدراسة الي أن جميع النماذج التي خضعت للتقويم لديها القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح بنسب مختلفة ، ويعتبر نموذج نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995" هو الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على الكشف عن إدارة الأرباح.

**ب–دراسة ( Spyros ، 2004 ) :**

من خلال استبيان وزع على الممارسين من مراجعين ومحاسبين حاولت هذه الدراسة الإجابة عن لماذا؟ وكيف؟ والى أي مدى؟ وفي أي اتجاه؟ تمارس إدارة الأرباح في اليونان، وأشارت النتائج إلى الممارسة المتكررة من قبل الشركات اليونانية لإدارة الأرباح حيث أن الشركات الكبيرة تضخم الأرباح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات الصغيرة فتخفض الأرباح وذلك من أجل التقليل من الضرائب التي تفرض على الدخل.

**ج– دراسة ( Norman and Kamran ، 2004 ) :**

ركزت هذه الدراسة على اختبار الاستحقاقات التقديرية في الشركات الماليزية التي لديها أزمات مالية ، والتي دخلت في مفاوضات جدولة الديون لإنتهاكها لعقود الديون لتحديد ما إذا كان مدراء تلك الشركات يتبنون زيادة استحقاقات الدخل خلال فترة جدولة الديون ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 153 شركة للفترة من 1994م إلى 2000 م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل يفيد بأن الشركات التي تعاني من أزمات مالية تمارس إدارة أرباح هابطة، وكذلك أوضحت الدراسة أن حجم الاستحقاقات التقديرية ذو دلالة إحصائية سالبة خلال فترة مفاوضات جدولة الديون مع المقرضين ، وأن هذه الاستحقاقات أكثر بشكل سالب من عينة أخرى للشركات التي لم تدخل في مفاوضات جدولة الديون.

**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

إن الدراسة الحالية يمكن اعتبارها شبيهة بدراسات اجريت من قبل ، إلا أن ما ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت قياس إدارة الارباح هو تطبيقها لنموذج كشف ممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر .

**ثانيا : الاطار النظري**

**1– القراءة الأدبية لمفهوم ادارة الارباح:**

لقد قدمت العديد من التعريفات لإدارة الأرباح ، و نذكر منها مايلي :

تعريف " Shipper ، 1989 " الذي عرفها على أنها: " تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة "، وحسب" Healy & Wahlen، 1999" فإن :" إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشان الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية" ، و يرى كلا من" Watts & Zimmerman ، 1999" أن :

"إدارة الأرباح تظهر عندما تمارس الإدارة عند إعدادها للأرقام المالية الاختيار دون قيود، و بعض هذه[1] الاختيارات تكون تلبية لرغباتها الخاصة" ، ويراها "Rosenfield ، 2000 " : "السلوك الذي تقوم به الإدارة، يؤثر على الدخل الذي تظهره البيانات المالية، و لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، و قد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل" ، و يعرفها "الداعور و عابد ، 2009 " على أنها:"اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنودالظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير" . واستنادا للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بان إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تتبعها الادارة عند اعداد و عرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية المنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على ارباح الشركة الشركة اما بالزيادة او بالنقصان.

## 2- أساليب إدارة الارباح :

هناك ثلاث طرق لادارة الارباح وهي:

أ- **إدارة الاستحقاقات:**

يرى "كامل محمد عيسى ، 2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التى لها تأثير جوهرى على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التى يمكن أن تؤثر على الأرباح فى اتجاه أو آخر ما يلى:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم فى انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز ، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم فى انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

[1] الداعور ، جبر ابراهيم ، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية** ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي، 2009 ، ص: 823 .

- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجى وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجى وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح[1].
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدى الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح .
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل فى فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى الى تدعيم الأرباح.
- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالى تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC) الى أنه فى العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفد المديرون فى المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التى تؤدى الى استمرار الممارسات المخالفة . وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين

[1] الداعور ، جبر ابراهيم ، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية** ، مرجع سابق ، ص: 823 .

علىملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغى على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أى إشارات تحذيرية تشير الى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية[1]:

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطيات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.
- احتياطيات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التى تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

**ب–اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:**

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فانه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فانه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر او الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

**ج– التغييرات المحاسبية الاختيارية:**

و تتضمن التحول من طريقة محاسبية الى طريقة محاسبية اخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا الى الوارد أولا صادر أولا [1].

## 3– قياس ممارسات إدارة الارباح :

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق و ممارسات إدارة الارباح ، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية علهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات ، و اعتمدو في ذلك على مفهوم المستحقات، Accruals ، و تعبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل و التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط ، و يشير كلا من " Ronen & Yaari ، 2008 " إلى ان المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية و توقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم بها المنشاة خلال فترة معينة ،

[1] عيسى، سمير كامل محمد، **أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2، المجلد:45، الإسكندرية، مصر، جويلية ، 2008، ص:13 .

[1] عيسى، سمير كامل محمد، **أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية** ، مرجع سابق ، ص:13 .

وتتكون المستحقات الكلية، Total Accruals من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية و المستحقات الغير اختيارية، بحيث أن:

**المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات الغير اختيارية**

و يمكن التعبير عن هذه المعادلة كمايلي:

$$TA_{i,t}=NDA_{i,t}+DAC_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$ : المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين :

**الطريقة الأولى :** منهج قائمة التدفقات النقدية

و تمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين النتيجة الصافية و التدفقات النقدية التشغيلية للشركة و ذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t}=NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

بحيث :

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة( i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$ : النتيجة الصافية للشركة ( i) في السنة(t).

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

**الطريقة الثانية :** منهج الميزانية العامة

و يتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t}= \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} +\Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة ( i) في السنة (t).

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة ( i) في السنة (t).

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في القيم الجاهزة للشركة ( i) في السنة (t).

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة ( i) في السنة (t).

ΔDCL i,t: التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)، أو بعبارة أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير (السلفات المصرفية).

DEP i,t: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للشركة ( i) في السنة (t).

و تعرف المستحقات الاختيارية ، Discretionary Accruals على انها المستحقات التي تنشا من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، و تنشا نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات و الخيارات المحاسبية البديلة و المتاحة أمامها بهدف تضخيم أو[1] تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها،حسابات المخزون، مؤونة انخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقا.... الخ .كما تعرف المستحقات الغير إختيارية ، Non- Discretionary Accruals على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، و التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، إستراتيجيتها، اتفاقيات العمل، الأحداث على المستوى الكلي، و العوامل الاقتصادية الأخرى . ويعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا، و يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق و المعالجات المحاسبية، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات اقل وضوحا، لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية و مراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها، إذن فالمستحقات تمثل مزايا دمج كل الآثار المترتبة عن التغييرات المحاسبية في طريقة واحدة، و نظرا لان إدارة الاستحقاق يمكن أن تمارس باستمرار فبإمكان الإدارة أن تحصل على المستوى المطلوب كل سنة، و لذلك فقد اكتشف الباحثون أن المستحقات الاختيارية هي الوسيلة التي من خلالها يمكن كشف

[1] القثامي ، فواز سفير ، **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية ، العدد :01 ، المجلد رقم: 47 ، الاسكندرية ، مصر ، جويلية ، 2010 ، ص:249.

ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث أن المستحقات الاختيارية تساوي الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات الغير اختيارية، وذلك وفق المعادلة التالية[1]: $DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$

**ثالثا: الدراسة التطبيقية**

**أ- مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من كل الشركات المدرجة ببورصة الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، على افتراض أنها تنتمي لنفس القطاع ، أما عينة الدراسة فتشتمل على 7 شركات تحقق الشروط التالية:

- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية كقائمة التدفقات النقدية،
- لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
- يتم استثناء المؤسسات ذات الطابع المالي مثل شركات التأمين، البنوك، الشركات العقارية....الخ، من عينة الدراسة نظرا لنظامها المحاسبي الخاص.

و تشتمل المعلومات المعتمد عليها في إعداد هذا الجزء على "البيانات المالية الموحدة، Consolidated financial statements" الصادرة عن الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009.

**الجدول رقم (01): عينة الدراسة**

| قائمة الشركات | طبيعة النشاط |
|---|---|
| Hotel el-aurassi | الفندقة |
| saidal | صناعة الادوية |
| Dahli | تسيير العقارات |
| Air Algérie | الخطوط الجوية الجزائرية |
| Sonelgaz | الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز |
| Sonatrach | الشركة الوطنية للنفط و الغاز |
| ETRHB Haddad | السياحة |

**المصدر: من اعداد الباحثين**

[1] Ronen, Yaari: **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008, p: 26.

**ب- الطريقة و الإجراءات:**

من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة ادارة الارباح خلال الفترة 2007-2009، قمنا بتطبيق نموذج "جونز، Jones" المعدل من طرف Dechow & al., في 1995 ، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

**الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية**

وذلك بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة: 2007،2008،2009 كل سنة على حدا، كمايلي:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \quad \text{..... (1)}$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة i في السنة t،

$NI_{i,t}$ : صافي الدخل للشركة i في السنة t،

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في السنة t ،

**الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية**

لحساب المستحقات غير الاختيارية قمنا بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، وذلك وفقا لنموذج جونز المعدل كمايلي:

$$TAC_{i,t}/ A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t} \quad \text{... (2)}$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t}/ A_{i,t-1}$: المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ،

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة i في السنة t-1 ،

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات للشركة i بين السنتين t و t-1 ،

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و t-1 ،

$PPE_{i,t}$: الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i في السنة t،

$e_{i,t}$: الخطأ العشوائي،

فحصلنا على 60 معادلة انحدار متعدد لكلا من السنوات الثلاث:2007،2008،2009، وباستخدام معالم نموذج الانحدار السنوية المقدرة (α3،α2،α1) ، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات العينة ، من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t}/ A_{i,t-1} = \hat{a}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \hat{a}_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بحيث:

$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$ : المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t،

**الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية**

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة

$$DAC_{i,t}/ A_{i,t-1} = TAC_{i,t}/A_{it-1} - NDAC_{i,t} /A_{i,t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بحيث:

$DAC_{i,t}/ A_{i,t-1}$ :المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t،

**الخطوة الرابعة: تقرير مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الارباح**

بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة ، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة ، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن الشركة قد مارست إدارة الارباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة لم تمارس إدارة الارباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (0).

**ج- عرض النتائج و تحليلها :**

يمكن تلخيص النتائج التفصيلية المحصل عليها بعد تطبيق الخطوات السابقة الذكر في الجدول الآتي:

**الجدول رقم(02) :الإحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007- 2009**

**المصدر: مخرجات برنامج SPSS**

من خلال الجدول رقم (02)، يمكن القول بأن الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد قامت بممارسة إدارة الارباح خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب ،حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة 0.2437 و الانحراف المعياري 0.0674 ، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.8686 مسجلة سنة 2008م، من طرف شركة "SAIDAL"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.1065 - فقد سجلت سنة 2007م،

| | متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول $DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$ | الانحراف المعياري المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول | أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول | أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول |
|---|---|---|---|---|
| 2007 | - 0.0255 | 0.0142 | 0.0045 | - 0.1065 |
| 2008 | 0.6475 | 0.0524 | 0.8686 | 0.4917 |
| 2009 | 0.1092 | 0.0159 | 0.1686 | 0.0563 |
| خلال فترة الدراسة | 0.2437 | 0.0674 | 0.8686 | - 0.1065 |

من طرف شركة "ETRHB HADDAD". من جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود تفاوت في استخدام المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ففي سنة 2007م قدر متوسط المستحقات الاختيارية 0.0255 - و الانحراف المعياري 0.0142 ، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.0045 مسجلة من طرف شركة "Hotel el-aurassi"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.1065 - فقد سجلت من طرف شركة "ETRHB HADDAD ". وفي سنة 2008م قدر متوسط المستحقات الاختيارية 0.6475 والانحراف المعياري 0.0524 ، وقد كانت أعلى قيمة

للمستحقات الاختيارية 0.8686 مسجلة من طرف شركة "SAIDAL"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.4917 فقد سجلت من طرف شركة "SONELGAZ" . وفي سنة 2009م قدر متوسط المستحقات الاختيارية 0.1092 ، و الانحراف المعياري 0.0159 ، وقد كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.1686 مسجلة من طرف شركة "Air Algérie"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.0563 فقد سجلت من طرف شركة "Hotel el-aurassi" .

و يمكن تفسير توجه عينة الشركات الجزائرية المدروسة لممارسة إدارة الارباح تجاه زيادة الأرباح برغبة الإدارة في:

- تكوين احتياطيات مستترة تستخدم بعد ذلك من اجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة،
- زيادة مكافآت و حوافز مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ،
- الرغبة في اعطاء صورة مظلله عن عائد الشركة لجلب المساهمين ،

**د- تقرير مدى ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الارباح خلال الفترة 2007- 2009:**

في الجدول رقم (03) نستعرض نتيجة مدى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الارباح خلال الفترة 2007 – 2009 .

**الجدول رقم(03) : نسبة الشركات الممارسة والغير ممارسة للمحاسبة الابداعية خلال فترة الدراسة**

| السنة | الشركات الممارسة | | الشركات الغير ممارسة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 2007 | 0 | - | 7 | %100 | 7 | %100 |
| 2008 | 7 | %100 | 0 | - | 7 | %100 |
| 2009 | 0 | - | 7 | %100 | 7 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحثة

ويلاحظ

من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباين بين شركات العينة من حيث ممارسة إدارة الارباح ، بحيث ظهرت عدم ممارسات كل الشركات المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الارباح خلال سنتي 2007 و 2009 ، في حين مارست كل الشركات المسجلة ببورصة الجزائر إدارة الارباح سنة 2008 و يمكن تأويل ذلك للازمة المالية التي طبعت تلك الفترة ، و ذلك لتحسين صورة تلك الشركات في السوق.

**ه- اختبار معنوية ممارسة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر لإدارة الارباح خلال الفترة 2007 – 2009:**

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الارباح للشركات المسجلة ببورصة الجزائر خلال الفترة المدروسة، فلا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات و ذلك بإجراء اختبار ثنائي الحد Binomial Test للفرضية الأولى، بحيث و من خلاله يمكننا اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الارباح و التي اعطي لها متغيرين وهميين (1،0) عن متوسط افتراضي يساوي 0,5 ، فكانت نتائج الاختبار كما يلخصه الجدول الآتي:

**الجدول رقم(04): نتائج اختبار ثنائي الحد( Binomial Test ) للفرضية الأولى**

**المصدر: مخرجات نظام SPSS.**

| | التصنيف | عدد المشاهدات | نسبة المشاهدات | الوسط الافتراضي | مستوى المعنوية( Sig) |
|---|---|---|---|---|---|
| المجموعة الأولى | الشركات الممارسة | 7 | % 33 | 0,5 | 0.189 |
| المجموعة الثانية | الشركات الغير ممارسة | 14 | %67 | | 0.189 |

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد مارست إدارة الارباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته 33% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 7 مشاهدة من أصل 21 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة67 %بعدد مشاهدات بلغ 14 مشاهدة من أصل 21 مشاهدة، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي ، فالقيمة المنخفضة للمعنوية 0.189 أكبر من0,05 ، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع

الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الارباح أقل من نسبة عدم الممارسة والقيمة المعنوية ( Sig ) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة ، وقبول الفرضية العدمية أي أنه لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة إدارة الارباح خلال الفترة 2007 - 2009.

**نتائج الدراسة :**

في ضوء التحليلات النظرية و العملية لهذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر ادارة الارباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها لتقديم انطباع مظلل عن عائد الشركة و مخاطرها ، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب ابرزها : التضخيم و التقليص المتعمد للأرباح .
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة ادارة الارباح خلال الفترة 2007 - 2009.

**المراجع:**

**أولا: باللغة العربية**


[1]الداعور ، جبر ابراهيم ، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية** ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي، 2009.

[2]القثامي ، فواز سفير ، **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية ، العدد :01 ، المجلد رقم: 47 ، الاسكندرية ، مصر ، جويلية ، 2010.

[3]عيسى، سمير كامل محمد، **أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2، المجلد:45، الإسكندرية، مصر، جويلية ، 2008.


**ثانيا: باللغة الاجنبية**


[1]Fakhfakh , Ben Amar , **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thesis présented, Reims Champagne-Ardenne university , France, 2009 .

[2]Ronen, Yaari: **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008.